السعدون مترئساً جلسة مجلس الأمة أمس

سمو الرئيس في حديث مع عمار العجمي

أقر بند النقل بين أبوابها مع تعهدات حكومية بالأخذ بالتوصيات النيابية والتي على رأس

مجلس الأمة يوافق على ميزانيات الجهات الحكومية

الرشيد: إضافة بدل «بيع الإجازات» و«الصفوف الأمامية» و«المناطق الجديدة» وزيادة دعم الأعلاف إلى الميزانية

كتب : أحمد الهديان

وافق مجلس الأمة في جلسته العادية أمس على مشروع قانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية عن السنة المالية "2022–2023" وقرر إحالته إلى الحكومة،كما وافق المجلس على بند النقل بين أبواب الميزانية.

واستنادا إلى تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية تقدر الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية "2022–2023" بمبلغ 23,399,125,000 مليار دينار في حين تقدر المصروفات بمبلغ 23,522,963,000 مليار دينار.

وأقر المجلس مشاريع القوانين بربط ميزانية الجهات الحكومية المستقلة عن السنة المالية "2022–2023" وقرر إحالتها إلى الحكومة.

ووافق المجلس أيضا على مشاريع القوانين بربط ميزانيات الجهات الحكومية الملحقة عن السنة المالية "2022–2023" وقرر إحالتها إلى الحكومة.

وأعلن وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالوهاب الرشيد إضافة بدل بيع الإجازات ومكافأة الصفوف الأمامية وميزانية مناطق سكنية جديدة وزيادة دعم الأعلاف إلى ميزانية السنة المالية 2022–2023.

وتعهد الرشيد بتلافي ملاحظات ديوان المحاسبة وتقليص الفجوة بين موظفي القطاعين العام والخاص والالتزام بقواعد الحوكمة والشفافية وإعادة النظر لمتقلي المساعدات الإجتماعية،كما تعهد بتطبيق توصيات النواب مضيفا أن أول تعهد هو "تلافي ملاحظات ديوان المحاسبة ومحاسبة المتسببين".

وأوضح أن التعهد الثاني هو "تعزيز دور القطاع الخاص وتقليص الفجوة بين موظفي القطاعين العام والخاص خصوصا بين الباب الثالث والخامس ورواد الاعمال" مضيفا أنه "أمر التزمنا به سابقا ونكرر التزامنا به".

وذكر أن التعهد الثالث هو "الالتزام خلال اعداد الميزانية القادمة بقواعد الحوكمة والشفافية وأن ترتبط ببرنامج عمل الحكومة" فيما بين أن التعهد الرابع هو "إعادة النظر لمتلقي المساعدات الاجتماعية خاصة ربات البيوت والارامل والمطلقات".

وكان المجلس وافق مجلس الأمة على عدد من الرسائل الواردة بعد مناقشتها، في جلسته العادة أمس.

وأقر المجلس طلب الحكومة استعجال قوانين مكافحة الفساد، ووافق على تكليف لجنة حماية الاموال العامة دراسة قضايا شبهات فساد وغسل الأموال.

وأحال المجلس تعديل قانون ذوي الإعاقة من اللجنة الصحية إلى لجنة ذوي الإعاقة، فيما أعاد تقريرين في شأن الاستيراد والصكوك الحكومية إلى اللجنة المالية.

وكلف مجلس الأمة لجان النفط وتحسين بيئة الأعمال والمرافق العامة مناقشة قضايا من اختصاصها.

وأعاد المجلس إلى اللجنة الخارجية عددا من مشروعات القوانين، فيما أحال للجنة المالية موضوع توجيه الأموال السيادية للاستثمار الداخلي.

وأقر تكليف لجنة الإسكان دراسة موضوع التنازل عن منتزه ابو حليفة، وتكليف اللجنة التعليمية التحقيق في اختفاء قطع أثرية من متحف الكويت الوطني.

كما كلف المجلس اللجنة التعليمية التحقيق في الشهادات المزورة والوهمية على أن تنجز تقريرها مع نهاية دور الانعقاد الحالي. وكلف اللجنة أيضا دراسة موضوع البعثات والتعيينات والترقيات في مؤسسات التعليم العالي.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

نائب رئيس مجلس الأمة رئيس الجلسة محمد المطير يفتتح جلسة المجلس العادية ، لمناقشة بنود جدول الأعمال.

وشهدت الجلسة خلال مناقشة بند المضبطة نقاشا بين عدد من النواب حول جلسة 16 أكتوبر.

ثامر السويط: نريد جلسات صحيحة وحضور النصاب العددي صحيح والسوابق فرضت حضور الحكومة ومن تكلموا هم من صمتوا عن تجاوز الدستور واللائحة.. وإذا الحكومة لم تحضر لا توجد مضبطة والمزايدات غير مستغربة من أهل المزايدات.

أحمد لاري: «ما حصل في جلسة 16/10 شيء جميل الكل تداعى تطبيقا للدستور وحضر الجلسة ونشيد برئيس السن والحكومة طلبت التأجيل وترى صحة التأجيل لأن هناك دعوة وجهت وحضر 43 نائبا وهذا دليل قناعة ونرجو تدوين المشهد الراقي».

عبيد الوسمي: المادة 92 تستوجب وجود مضبطة وتضمنت الجلسة أخطاء لرفعها من قبل رئيس السن لعدم حضور الحكومة وقدمت طلبا لإدراج الجلسة وأجو عرض الطلب.

المطير: «أي طلب يقدم ونصوت عليه».

صالح عاشور :«إن جلسة 16 أكتوبر عقدت بقوة الدستور ويستلزم ادراجها ضمن المضبطة لأن 43 نائبا ارتأوا أن الجلسة الدستورية 16/10 حتى لا يكون هناك بطلان للمجلس، وهناك طلب أن تكون الجلسة رسمية حتى نمنع اي شبهة عن مجلسنا».

حسن جوهر: الشفافية ومحاربة الفساد مطلب مستحق ومتوافقون مع أي طرف يسعى إلى مواجهة الفساد وعلى الحكومة أن تبدأ بتطهير الجهات الرقابية.

إن استثمرنا في العقار والقطاع النفطي وطورنا الشركات سوف يكون العائد كبيرا.. ويجب تنويع الاقتصاد المحلي.

الصيفي الصيفي: هناك نحو 400 مهندس ومهندسة بترول لا يعملون.. وشركات البترول توظف 30 في المئة من الكويتيين والباقي وافدين.

نطلب من رئيس الوزراء ووزير النفط إلغاء مناقصات الشركات التي تستفيد منها جيوب التجار.

عبدالكريم الكندري: موضوع التحقيق في الترقيات يجب أن يصل إلى جامعة الكويت ولا نستثني أحدا.

الجامعة وافقت على فتح فرع في دول خليجية فمن باب أولى فتح فروع شمال الكويت وجنوبها تسهيلا للمواطنين.

خليل الصالح: المواطن يصل إلى سن الـ45 عاما حتى يحصل على بيته.. إن لم تحل القضية الاسكانية فالمواطن «فلوسه من كيسه تطلع برا».

نطالب الحكومة بالنظر إلى الغلاء.. رواتب المواطنين لم تزد منذ 13 عاما ولا توجد وظائف حقيقية فبعض مهندسي الطيران مضى على تخرجهم 3 سنوات ومازالوا بلا وظيفة.

أسامة الشاهين معلقا على رسالة الحكومة بخصوص استعجال قوانين مكافحة الفساد: مطلب شعبي

«تعارض المصالح» أبطلته المحكمة الدستورية في 2019 ونحن بحاجة الى إقراره لسد الثغرة.. وأحيي اللجنة المالية على المطالبة بسحب قانون الصكوك الحكومية من جدول الأعمال.

صالح عاشور خلال مناقشة بند الرسائل الواردة: أقترح تشكيل لجان مشتركة لمناقشة الملفات التي تتشابه في التخصص مع اللجنة المالية.

الاستثمار الإسكاني سيحل الكثير من المشاكل.. وفي 2035 سنحتاج 500 ألف فرصة عمل فلا بد من إنشاء شركات حكومية تجارية لزيادة الدخل الحكومي واستيعاب التوظيف.

مبارك الحجرف: اهتمام الحكومة في مكافحة الفساد أمر محمود ونتمنى الاستمرار بهذا النهج وحسن اختيار القيادات.. وقضية التضخم أصبحت واضحة بسبب غسيل الأموال الذي أثر على المواطنين.

عبدالله الأنبعي: توطين الاستثمارات الوطنية أمر مهم ووقعنا على قوانين لفتح فرص استثمارية للدولة وللمواطنين من خلال تأسيس شركات وهذه أفكار تخلق فرصاً لتوظيف المواطنين.

مرزوق الحبيني: مدير الجامعة يبي يفتح فرع للجامعة في السعودية! افتح فرع في مدينة صباح الأحمد.. السعودية يعرفون شغلهم..غير مقبول أن يذهب ولي الأمر يومياً 150 كيلو لجامعة الشدادية!.

خليل أبل: سنقدّم تقريراً للمجلس بممارسات بعض القيادات في المؤسسات التعليمية والجامعة.. وهناك عبث خطير يدور في القطاع النفطي من خلال التعيينات والشللية.

هاني شمس: يتم الاهتمام بالتعليم العالي لأن فيه الكثير من المميزات والنفوذ و«ناسين الأساس في الاستثمار في المراحل التعليمية المختلفة».

انتقد انشاء أفرع للجامعة في الخارج مع وجود نقص في الداخل.. «هناك من يتعمد إفشال العملية التعليمية والصحية».

وزير المالية عبدالوهاب الرشيد شأن اعتذار "المالية" ممثلة في إدارة أملاك الدولة عن عدم تزويد ديوان المحاسبة ببعض المعلومات:أهمية التعاون والتجاوب بين قطاعات الوزارة والمؤسسات التابعة مع الأجهزة الرقابية وضرورة معالجة الملاحظات.

"تكليف مجلس الأمة لديوان المحاسبة بإعداد تقريره عن دراسة الرسوم التي تفرضها الجهات الحكومية مقابل الانتفاع بأراضي الدولة كان بتاريخ 19 أبريل 2021 أي قبل أن أتولى منصبي الوزاري بثمانية شهور".

"اعتذار قطاع أملاك الدولة عن عدم تقديم بيانات عن عقود القسائم والأسواق والشاليهات لديوان المحاسبة أمر غير مقبول".

"كلفت قيادات الوزارة والقطاع المعني بالتعاون التام مع ديوان المحاسبة وإرسال البيانات المطلوبة كافة بأسرع وقت ممكن ترسيخا لمبدأ الشفافية".

خالد المونس حول أرض منتزه أبو حليفة: 1000 أسرة كويتية ظلمت أمام الحكومة السابقة والتي كانت تتعامل مع هذه القضية وكأنها غير مهمة.

شعيب المويزري: ضرورة الالتزام بنص المادة 43 بخصوص إنشاء لجان موقتة.. فهذه اللجان أخذت اختصاص اللجنة المالية،وضرورة تحويل لجنة حقوق الإنسان إلى لجنة دائمة.

الرئيس أحمد السعدون يرجئ استقالة محمد هايف من لجنة حقوق الانسان للجلسة المقبلة.

جنان بوشهري عن رسالة التحقيق بالشهادات المزورة: أرجو تحديد فترة التحقيق فسبق بمجالس سابقة أن بحث الأمر دون نتيجة.

مرزوق الحبيني: كلام جنان بوشهري صحيح.. فلجنة التعليم ستحقق في مواضيع واسعة لذا يجب تحديد الفترة لقضايا التحقيق.

المطر: الطلب وضع لأهميته وأتفق مع الزميلة ووعد مني أن «كل مواطن راح يعرف أسماء من هم وما هي الإجراءات، وإذا تبون تحطون موعد ما عندنا مانع».

الحبيني على انه «يجب أن تحدد مدد خصوصا أن التعليمية البرلمانية لديها ثلاثة ملفات للتحقيق».

المطر: العبء ثقيل ونحن نطلب خلال دور الانعقاد أ نناقش التقارير الثلاثة.

فيصل الكندري إن اللجنة تطلب 3 أشهر وتطلب تاليا التمديد.

مجلس الأمة يكلف لجنة تحسين بيئة الأعمال بدراسة كفاءة الإجراءات الحكومية لإصدار الموافقات ذات الصلة، تبحث معوقات تنفيذ مشروعات الاستثمار المباشر، وترفع تقريرها قبل نهاية دور الانعقاد الحالي.

مجلس الأمة:تكليف لجنة

الرشيد وإلى جانبه الملا والشيتان خلال مناقشة الميزانيات

أحاديث جانبية

- هذه الميزانية تعكس برنامج عمل الحكومة المقبل لأربع سنوات مما يعني اننا بحاجة إلى أربع ميزانيات
- الحكومة حريصة على الالتزام بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المواطنين بما يعزز من رفاهية المواطن
- مشكلة التضخم في الكويت مرتبطة بأزمة كورونا والحرب الأوكرانية-الروسية والتأثير على سلاسل الإمداد
- التضخم في الكويت الأعلى خليجياً بـ 4.2 في المئة ومتوسط راتب رب الأسرة الكويتي يبلغ 1534 دينارا
- الميزانية مبنية على سعر 80 دولاراً للبرميل وسنحقق فوائض ستستغل لتأمين سيولة للاحتياطي العام للدولة
- حسن جوهر: الشفافية ومحاربة الفساد مطلب مستحق ويجب على الحكومة أن تبدأ بتطهير الجهات الرقابية

مداخلة المويزري

الشاهين معلقاً

وعاشور يدلي بدلوه